ساعة الركود

حان الوقت لحفر مؤشر الركود المفضل لدينا مرة أخرى[1]

Wolf Richter

لطالما عرف المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية NBER، الذي يطلق على الركود الرسمي في الولايات المتحدة، بأنه: انكماش اقتصادي واسع النطاق يشمل الانكماش في سوق العمل، مثل انخفاض العمالة وارتفاع البطالة بشكل كبير.

والبيانات الأسبوعية لاستحقاقات التأمين ضد البطالة هي أقدم المؤشرات لفقدان الوظائف النظامية. من بين مجموعات البيانات، المطالبات الأسبوعية المستمرة للحصول على إعانات البطالة، والتي تسمى أيضا "البطالة المؤمن عليها"، هي مؤشر الركود المفضل. ويحسب بشكل أساسي عدد الأشخاص الذين يتلقون إعانات البطالة بعد مطالبتهم الأولية.

جاءت الركودات الثلاثة سابقة لدورة الأعمال – دون احتساب الوباء الذي كان إغلاقا، وليس ركودا في دورة الأعمال – بعد أن ارتفعت البطالة المؤمن عليها إلى:

- ٢.٦٤ مليون في ديسمبر ٢٠٠٨، من الركود الكبير.
- ٢.٥٦ مليون في مارس ٢٠٠١، بدء عام ٢٠٠١ ركود.
- ٢.٤٩ مليون في يوليو ١٩٩٠، بدء ركود عام ١٩٩٠.

ارتفعت المستويات التي تنطوي على ركود مع ارتفاع إجمالي العمالة. ويؤدي هذا النمو في العمالة على مرّ السنين إلى ميل خط مؤشر الركود إلى الأعلى (الخط المائل الأسود في الرسم البياني أدناه).

اليوم، سيشير حوالي ٢.٧ مليون بطالة مؤمنة إلى بداية الركود.

لكن البطالة المؤمن عليها انخفضت بمقدار ٢٩٠٠٠ في الأسبوع الأخير، إلى ١.٨٨ مليون، وفقا لوزارة العمل اليوم. ارتفع متوسط أربعة أسابيع بمقدار ٨٧٥٠ إلى ١.٨٧ مليون، وهو ما لم يتغير بشكل أساسي منذ أكتوبر. لا تزال هذه المستويات منخفضة تاريخيا، وأقل بكثير من مؤشر الركود البالغ ٢.٧ مليون. وتشير الأعمدة الأرجوانية إلى الركود.

[1] Wolf Richter, Recession Watch: Time to Dig Out Our Favorite Recession Indicator Again, May 8, 2025, WOLF STREET, Link.

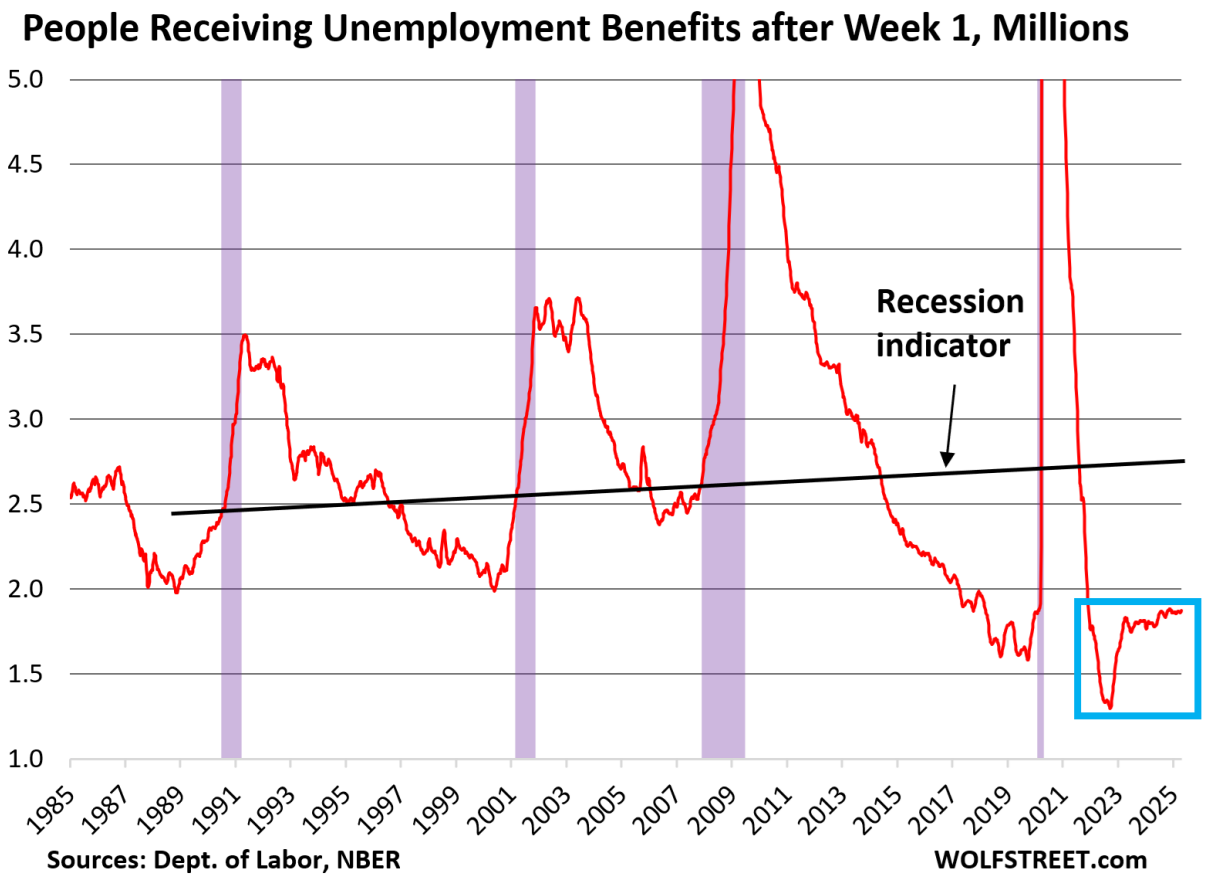

راقب ١ . ترتفع إلى ٢ . مستويات عالية. يتطلب هذا عاملين: زيادة، ومستويات عالية. لاحظ كيف بدأت البطالة المؤمن عليها في الارتفاع قبل الركود. هذا النوع من الارتفاع إلى مستويات أعلى بكثير هو الذي نحتاج إلى الانتباه إليه.

كانت هناك زيادة في عام ٢٠٢٣، ولكن من مستويات منخفضة قياسية خلال نقص العمالة، وبما أن المستوى الذي ارتفع إليه كان لا يزال منخفضا جدا، فإن هذه الزيادة لم تستتبع ركودا؛ لقد "أعادت توازن" سوق العمل.

هذا المقياس هو مزيج من عاملين: بشكل أساسي، عدد الأشخاص الذين تم تسريحهم، والمدة التي يستغرقها العثور على وظيفة جديدة. إذا استغرق الأمر وقتا أطول للعثور على وظيفة، حتى لو كان هناك عدد قليل من الأشخاص الجدد الذين يتم تسريحهم، فإن هذا الإجراء يرتفع ببطء، وهو الحال في عام ٢٠٢٤. لكنه لم يتغير تقريبا خلال الأشهر الستة الماضية.

يرتفع عندما يكون هناك فجأة الكثير من تسريح العمال التي لا يستطيع سوق العمل استيعابها، ويرتفع عدد الأشخاص الذين يتلقون إعانة البطالة بشكل حاد إلى مستويات أعلى بكثير. هذا هو مؤشر الركود.

لا تزال عمليات تسريح العمال منخفضة تاريخيا. انخفضت المطالبات الأولية الأسبوعية للحصول على استحقاقات التأمين ضد البطالة – الأشخاص الذين يتقدمون في البداية بطلب للحصول على استحقاقات التأمين ضد البطالة بعد تسريحهم – بمقدار ١٣٠٠٠ في الأسبوع الأخير، إلى ٢٢٨٠٠٠ معدلة موسميا، وفقا لوزارة العمل اليوم.

ارتفع متوسط أربعة أسابيع، الذي يزيد من أسبوع إلى أسبوع، من ١٠٠٠ إلى ٢٢٧٠٠٠ وهو منخفض تاريخيا. تشير الأعمدة الأرجوانية إلى الركود.

لاحظ كيف تبدأ هذه المطالبات في الارتفاع قبل ركود دورة الأعمال (لم يكن ركود عام ٢٠٢٠ ركودا في دورة الأعمال ولكن إغلاقا).

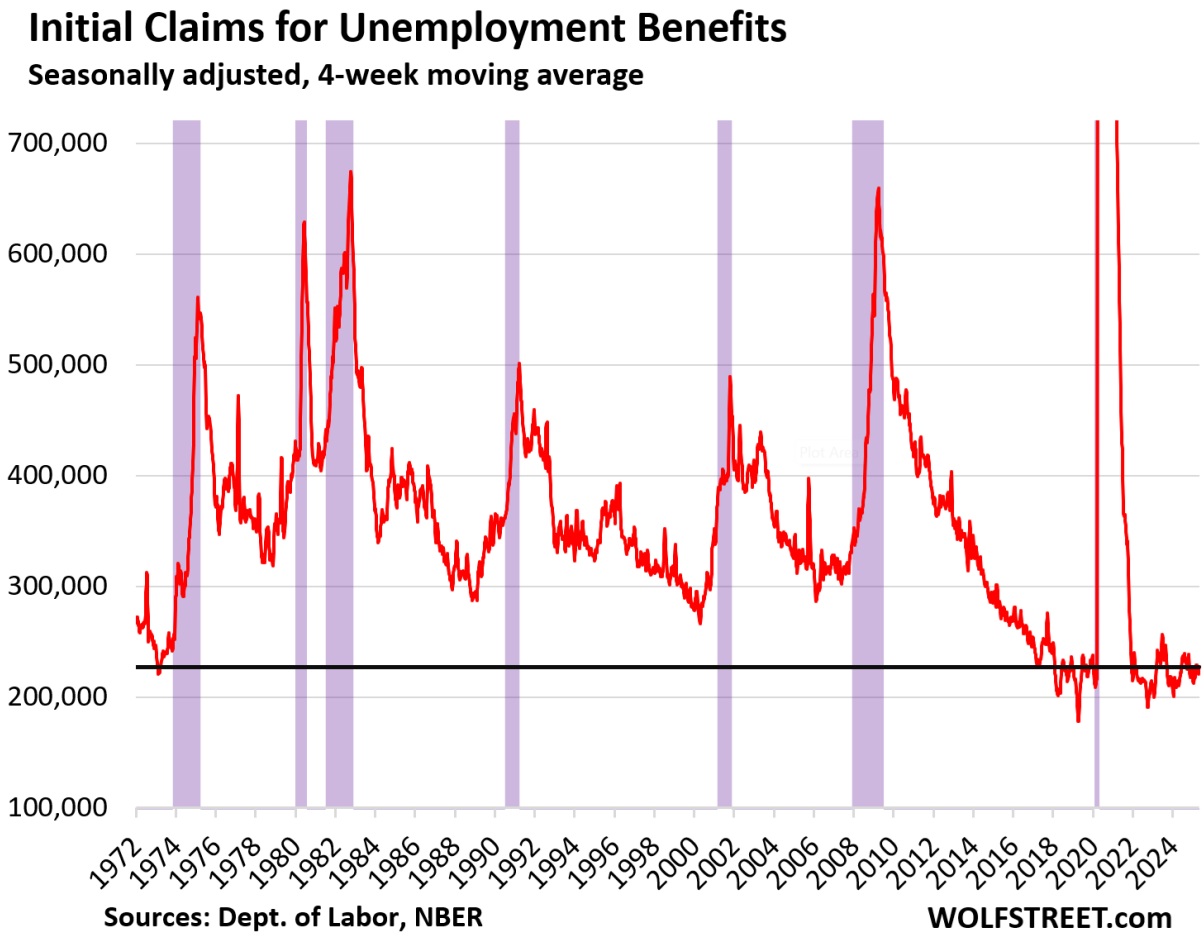

تشير إلى أن البطالة المؤمن عليها (الرسم البياني الأول) قد ارتفعت من أدنى مستوياتها في نقص العمالة في عام ٢٠٢٢، على الرغم من انخفاض عدد عمليات التسريح الجديدة (المطالبات الأولية، الرسم البياني الثاني) إلى أن العثور على وظيفة جديدة يستغرق وقتا أطول مما كان عليه في عام ٢٠٢٢. ويظهر العدد

المنخفض من المطالبات الأولية أن عددا قليلا من الأشخاص يتم تسريحهم. لذلك لا تقوم الشركات بخفض الموظفين، ولكنها أبطأ في التوظيف مما كانت عليه في عام ٢٠٢٢، على الرغم من أنها لا تزال تاريخيا تمتص الناس في مقطع سريع.

هذه علامات على سوق عمل "متوازن" بشكل معقول، حيث يكون عرض العمالة والطلب على العمالة متوازنا تقريبا، وأن نقص العمالة والاضطراب الهائل في القوى العاملة في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ قد اختفى.

نمو الناتج المحلي الإجمالي السلبي لأسباب أخرى. عندما يؤدي الارتفاع التاريخي في الواردات، التي يتم طرحها من الناتج المحلي الإجمالي، إلى دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى السلبية، فإنه ليس مؤشرا على الركود. الارتفاع في الواردات ليس علامة على ضعف الطلب، على العكس من ذلك. في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، حدث هذا الوضع، كما كان الحال في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، ولكن نمو الإنفاق الاستهلاكي كان جيدا وكان الاستثمار التجاري قويا جدا، وبالتالي لم يكن هذا مؤشرا على الركود. لكن الناتج المحلي الإجمالي يتم إصداره كل ثلاثة أشهر.

المؤشر الرئيس: هذه البيانات المتعلقة باستحقاقات التأمين ضد البطالة أسبوعية وأكثر إلحاحا من البيانات الشهرية أو الفصلية، ويحذر ارتفاعها إلى مستوى عال من الركود مقدما، مما يجعل مؤشر الركود مؤشرا رائدا.